

تقرير مركز عن الهجرة العالمية

لطالما هاجر الناس عبر التاريخ قبل فرض جوازات السفر أو الحدود. ولكن اليوم، وفي كافة أنحاء العالم، تضخ الحكومات موارد هائلة في جهود إقصاء المهاجرين/ات وردعهم/ن ومعاقتهم/ن. وتميل هذه الجهود إلى تجاهل العوامل الرئيسة الدافعة للهجرة، مثل النزاعات، والإبادة الجماعية، والأزمات المناخية، والنظام الاقتصادي الذي يركز انعدام المساواة على الصعيد العالمي.

في اللمحة العامة من تقرير "تسليط الضوء على الهجرة العالمية 2026"، تشير كارول بارتون إلى تحديات متعددة ومتراصة، مثل أثر الاستغلال البيئي على بلدان الجنوب العالمي؛ والفصل العنصري للتأثيرات الذي يمنع العديد من المواطنين/ات من عبور الحدود بسهولة؛ وشيطة القادة الشعبيين للأشخاص المولودين في بلدان أخرى؛ والعنف الذي ترتكبه قوات الأمن ولجان الأمن الأهلية؛ ومسارات الهجرة المتسمة بشدة البيروقراطية والإقصاء؛ وصناعات الرقابة والاحتجاز المربحة.

يقدم هذا التقرير بدائل للوضع الراهن العقابي والمناهض للحقوق، تتمثل بمبادرات إيجابية من قبل الحكومات والمجتمع المدني. يجب النظر إلى المهاجرين/ات في المقام الأول بصفتهم/ن أصحاب حقوق، وعدم التعدي على حقوق الإنسان الخاصة بهم/ن بغض النظر عما إذا كانوا/كن قد عبروا/عبرن حدودًا ومتى عبروها/عبرنها. كما على الحكومات الكف عن معاملة المهاجرين/ات باعتبارهم/ن تهديدات تلقائية، والنظر بدلًا من ذلك في التهديدات التي تُشكلها سياساتها وممارساتها على المهاجرين/ات، مُتخذة تدابير لتغييرها.

تدعو رولى الصغير إلى توسيع المسارات النظامية لتقديم الفائدة إلى المهاجرين/ات من الجنسيات، ومستويات الدخل، والمهارات، والقطاعات كافة. إذ لا يجب أن يكون حصولهم/ن على عملهم/ن على حساب حقوقهم/ن في المشاركة السياسية والحياة الأسرية.

يتعرض عمال وعاملات المنازل المهاجرون/ات، المقصيون/ات من تشريعات العمل في البلدان، لخطر الاستغلال بشكل خاص. وتدعو أدريانا باز راميريز، وباريا، وغريس بابا إلى إلغاء تأشيرات العمل المربوطة بأصحاب العمل، مما يقلل من احتمالية التعسف.

على الرغم من أننا شهدنا ببطء العالم في معالجة الهجرة المناخية، فإن أمير س. خان ومايوري أنوبيندي تُسلطان الضوء على خطوات إيجابية في منطقة المحيط الهادئ. ويجدر بالدول التشاور مع الأشخاص المتضررين لوضع أطر العمل، مع اتخاذ إجراءات ملموسة للحد من الانبعاثات.

تنتج الهجرة غير النظامية عن حواجز هيكلية، وليست خيارًا شخصيًا. وتوضح غليندا بيلين هوبرتو فيزكارا أهمية اتباع آليات تنظيمية مبسطة، تعكس واقع المهاجرين/ات، مع توفير مسارات للإقامة الدائمة والمواطنة للجميع.

يجادل حياة أكبري، وهانا جامبونانان، وكارولينا غوتاردو بأن الاحتجاز في الحقيقة يكون «تدبيرًا يلجأ إليه فقط في نهاية المطاف كملأذ أخير» وفقًا للاتفاق العالمي المعني بالهجرة. ومن الضروري إعطاء الأولوية لتسوية الإقامة، وتصحيح الاتجاهات الحالية التي تسعى إلى تجريم مساعدة المهاجرين/ات.

يجري توظيف التكنولوجيا لاستهداف المهاجرين/ات بطرق تزداد قسوة يوميًا بعد يوم. وتدعو أنطونيليا نابوليتانو إلى وضع قيود على نطاق تقنيات الرقابة واستخدامها، والنص على ضمانات لتجنب إساءة استخدام البيانات الشخصية أو الإفراط في جمعها.

تتجلى أهمية اتباع نهج تقاطعي في كل هذه التدابير، يأخذ بعين الاعتبار العقبان البنوية مثل العرق، والنوع الاجتماعي، والطبقة الاجتماعية، والدين. ولا بد من أن يتمحور حول وجهات نظر المهاجرين/ات أنفسهم/ن. انطلاقًا من خبرتهم/ن المباشرة، يُعتبر المهاجرون/ات الأكثر قدرة على تحديد المشاكل التي لا تزال قائمة في أطر الهجرة الحالية، وتقديم حلول لها.

تهيمن السرديات الكارهة للأجانب على عالمنا اليوم. من المبادرات التي تقتصر على «المواطنين/ات فقط» إلى الأذى الجسدي، قام السياسيون/ات وصناع السياسات بتطبيع فكرة أن حقوق الإنسان لا تنطبق على غير المواطنين/ات، لا سيما من هم/هن في وضع هجرة غير نظامي. لكن التهديدات التي يواجهها/تواجهها المهاجرون/ات اليوم ليست مترابطة فحسب. إنها صورة مُقتربة لتلك التهديدات التي يواجهها الجميع: الرقابة الموسعة، والأزمات المناخية، والتراجع عن كل ما أنجز من تقدم عبر الزمن على مستوى حقوق الإنسان.

في عام 2026، على المنتدى الدولي الثاني لاستعراض الهجرة أن يوضح أنه لم يعد من الممكن إقصاء المهاجرين/ات من حقوق الإنسان الأساسية، أو من الحياة العامة والأسرية، أو من العمل اللائق، أو من التأثير على السياسات التي تمسهم/ن أكثر من أي أحد آخر. فقد آن الأوان لإحداث تغيير فعلي.

